مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: الأزمة المالية العالمية 2008 وآثارها على التنمية الدولية
اسم الكاتب: د. هيثم جعفر، عمار سويد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4876
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 19:50 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (38) العدد (4) 2016
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (38) No. (4) 2016

الأزمة المالية العالمية 2008 وآثارها على التنمية الدولية

الدكتور هيثم جعفر*
عمار سويد**

(تاريخ الإيداع 28 / 3 / 2016. قُبِل للنشر في 21 / 7 / 2016)

□ ملخّص □

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على الأزمة المالية العالمية ومدى تأثيرها على التنمية الدولية، وتطرق إلى أنواع الأزمات والمؤشرات الاقتصادية المرافقة لتلك الأزمات، و شخص البحث الأزمة المالية العالمية في عام 2008، ومراحلها وكيفية حدوثها، ثم تطرق إلى البحث في أسبابها ومظاهرها وأهم القطاعات التي تضررت من تلك الأزمة، و أهم أضرارها على التنمية الدولية. وبين البحث آثار الأزمة المالية على الأسواق المالية و التنمية الدولية وخطط معالجتها سواءً في الولايات المتحدة الأمريكية أو الدول الصناعية أو البلدان النامية واستجابة الدول والمنظمات لها. وتوصل البحث إلى العديد من النتائج، وقدم بعض المقترحات.

الكلمات المفتاحية: الأزمة المالية، الاقتصاد العالمي، المصارف، الأسواق المالية، التنمية الدولية.

* مدرس– قسم الاقتصاد– كلية الاقتصاد– جامعة حلب– حلب– سورية.
** طالب ماجستير– قسم الاقتصاد والعلاقات الدولية– كلية الاقتصاد– جامعة حلب– حلب– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (38) العدد (4) 2016
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (38) No. (4) 2016

The global financial crisis in 2008 and its implications for international development

Dr. Haytham Jaafar*
Ammar Swiad**

(Received 11 / 11 / 2014. Accepted 9 / 5 / 2015)

□ ABSTRACT □

This research aims to shed light on the global financial crisis and its impact on international development, and touched on the types of crises and economic indicators associated with these crises, and people search the global financial crisis in 2008, and the stages and how they occur, then turned to look at the causes and manifestations and the most important sectors those affected by the crisis, and the most harmful to the international development. The research explained the effects of the financial crisis on the financial markets and international development plans and addressed both in the United States or the industrialized nations or the developing countries , and Responding of the countries and organizations to it .The research found a number of results, and made some proposals.

Key words: financial crisis, the global economy, the banks, the financial markets, international development.

*Assistant Professor- Dept. of Economics- Faculty of Economics University of Aleppo- Aleppo- Syria.
**Postgraduate Student- Dept. of Economics- Faculty of Economics University of Aleppo- Aleppo- Syria.

مقدمة:

يعتبر مصطلح الأزمة المالية من أكثر المصطلحات تداولاً في الأدبيات الاقتصادية، نظراً لخطورة هذه الأزمات على الأوضاع الاقتصادية للدول، وقد عرف العالم عدة أزمات ابتداءً من أزمة الكساد العالمي 1929 إلى أزمة السبعينيات من القرن الماضي وصولاً إلى أزمة عام 1987 ، كما أن العقد الأخير من القرن الماضي لم يسلم هو الآخر من الأزمات، فضربت الأزمة المكسيك، وجنوب شرق آسيا.

إن الأزمة هي عبارة عن تزايد وتراكم مستمر لأحداث وأمور غير متوقعة على مستوى جزء من النظام أو النظام كله، بالإضافة إلى التأثير الشديد على أطراف داخل النظام أو خارجه مادياً ونفسياً وسلوكياً.

أما الأزمة المالية بشكل خاص فتعرف بأنها " انهيار النظام المالي برمته مصحوباً بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي". كما تعرف بأنها " انهيار مفاجئ في سوق الأسهم، أو في عملة دولة ما، أو في سوق العقارات، أو مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد"[1].

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في محاولة معرفة أهم مراحل الأزمة المالية 2008 و مظاهرها و آثارها على الدول و المنظمات و القطاعات المتضررة منها، و تأثير هذه الأزمة على التنمية الدولية، و الخطط المتخذة سواء من الدول أو المنظمات التنموية بهدف التقليل من حدة هذه الأزمة على التنمية الدولية ، و مدى قدرة التنمية الدولية على تجاوز هذه الأزمة بأقل الأضرار.

أهمية البحث و أهدافه:

أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على موضوع هام، يتمثل في الأزمة المالية2008 ، كونها أثرت على كثير من القطاعات، ومنها قطاع التنمية الدولية الذي سنتناوله في هذا البحث،كما سيناقش هذا البحث التحديات التي تفرضها الأزمة لمواجهة آثارها السلبية على الدول النامية و المتقدمة والتعرف على الممارسات التي طبقت كمحاولات لاحتواء آثارها وتجنب الوصول إلى حالة كساد كبير.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها:

- التعريف بكيفية حدوث الأزمة المالية من حيث مراحلها وأسبابها وأهم القطاعات المتضررة منها.
- التعرف على أهم آثار الأزمة المالية على التنمية الدولية.
- معرفة مدى فاعلية الإجراءات المتخذة للحد من آثارها.

منهجية البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذا البحث من خلال التعرف على ظاهرة الأزمة المالية التي حلت بالاقتصاد العالمي، وما هي توابع هذه الأزمة على التنمية الدولية. وأيضاً تم استخدام المنهج التاريخي لوصف بداية هذه الأزمة وأهم المراحل التي مرت بها.

فرضيات البحث:

ينطلق البحث هادفاً إلى إثبات صحة أو نفي الفرضيات التالية:

- يوجد علاقة مباشرة بين حدوث الأزمة في السوق الأمريكية و تأثر الأسواق العالمية بها.
- هناك علاقة مباشرة بين الأزمة المالية العالمية و درجة الاندماج في الاقتصاد العالمي.
- هناك علاقة مباشرة بين الأزمة المالية العالمية 2008 و التنمية الدولية.

1-الأزمات المالية:

1-1-أنواع الأزمات والمؤشرات الاقتصادية للتعرض للأزمات:

1-1-1-أنواع الأزمات:

بالرجوع إلى الأزمات المالية التي حدثت في كثير من الدول نجدها لا تخرج عن الأنواع الآتي[2]:

- أزمة النقد الأجنبي: تحدث الأزمة في النقد الأجنبي أو العملة، عندما تؤدي إحدى هجمات المضاربة على عملة بلد ما إلى تخفيض قيمتها أو إلى هبوط حاد فيها، أو ترغم البنك المركزي على الدفاع عن العملة ببيع مقادير ضخمة من احتياطاته، أو رفع سعر الفائدة بنسبة كبيرة.
- الأزمة المصرفية: تحدث الأزمات المصرفية عندما يكون هناك اندفاع فعلي أو محتمل على سحب الودائع من إحدى البنوك. إن الأزمات المصرفية تميل إلى الاستمرار وقتاً أطول من أزمات العملة، ولها آثار أقسى على النشاط الاقتصادي.
- أزمة الديون: تحدث أزمة الديون إما عندما يتوقف المقترض عن السداد، أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة، ويحاولون تصفية القروض القائمة.

1-1-2 المؤشرات الاقتصادية للتعرض للأزمات:

يمكن تصنيف المؤشرات الاقتصادية الدالة على إمكانية التعرض لأزمات في نوعين كما يبينهم الجدول التالي:

جدول رقم (1)المؤشرات الاقتصادية للتعرض للأزمات[3]

التطورات في الاقتصاد الكلي	الخصائص الهيكلية البنيوية
ارتفاع معدل التضخم	انخفاض كبير في معدلات التبادل
نمو سريع في التدفق النقدي	إستراتيجية النمو المتزايد في الصادرات
انخفاض حقيقي لنمو الصادرات	إستراتيجية الحذر في قطاع التصدير
النمو السريع في الاعتمادات المحلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	ارتفاع معدل التغير في الديون الخارجية
ارتفاع نسبة القروض غير المنتجة إلى إجمالي القروض	ارتفاع حجم الدين الخارجي قصير الأجل
ارتفاع نسبة العجز في الحسابات الجارية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	تحرير سوق المال الحديث
نمو الديون الخارجية وزيادة الديون في العملات الأجنبية	إطار ضعيف للإشراف على الأموال وتنظيمها
ارتفاع معدل الفائدة المحلية وارتفاع معدل البطالة	أسواق المال مضمونة بأصول مالية أو عقارية
انخفاض النمو الاقتصادي الحقيقي	سيطرة بعض المؤسسات على سوق الأسهم

1-2-تشخيص الأزمة المالية، ومراحلها الكبرى:

1-2-1-بداية الأزمة المالية العالمية:

في أيلول عام 2008 بدأت الأزمة المالية العالمية والتي اعتبرت الأسوأ من نوعها منذ زمن الكساد الكبير سنة1929 ، وابتدأت الأزمة أولاً بالولايات المتحدة الأمريكية ثم امتدت إلى دول العالم لتشمل الدول الأوربية والدول الآسيوية والدول الخليجية والدول النامية التي ترتبط اقتصادياتها مباشرةً بالاقتصاد الأمريكي، وقد وصل عدد البنوك التي انهارت في الولايات المتحدة خلال العام 2008 إلى 19 بنكاً، كما توقع آنذاك المزيد من الانهيارات الجديدة بين البنوك الأمريكية البالغ عددها 8400 بنكاً[4].

مما أثر بدوره على قيمة سندات المستثمرين في البنوك من أمريكيين و أجانب، فطالبوا بحقوقهم لدى شركات التأمين و أعلنت أكبر شركة تأمين في العالم AIG عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه 64 مليون عميل تقريباً، مما دفع بالحكومة الأمريكية إلى منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 79,9% من رأسمالها، ولحقها كثير من البنوك الأمريكية مثل: Morgan Stanley و Goldman Sachs.

أما عن أسباب حدوث الأزمة فهي توقف محدودي الدخل عن دفع أقساط رهن منازلهم بعد أن أرهقتهم الأقساط المتزايدة، مما اضطر الشركات والبنوك إلى محاولة بيع المنازل لحل النزاع، فأدى ذلك إلى احتجاجات أصحاب المنازل المرهونة والذين رفضوا بدورهم الخروج منها، مما دفع بقيمة العقار إلى الهبوط ثم ما لبث بعد أن اكتشف أن قيمة الرهن المدفوعة لم تعد تغطي تأمينات البنوك ولا شركات العقار ولا التأمين[5].

1-2-2- المراحل الكبرى للأزمة المالية:

فيما يلي المراحل الكبرى التي مرت بها الأزمة المالية التي اندلعت في بداية عام 2007 في الولايات المتحدة وبدأت تنتقل إلى أوربا.

- شباط2007: عدم تسديد تسليفات الرهن العقاري (الممنوحة لمدينين لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد) يتزايد في الولايات المتحدة ويسبب أولى عمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة.
- آب2007: البورصات تتدهور أمام مخاطر اتساع الأزمة والمصارف المركزية تتدخل لدعم سوق السيولة.
- تشرين الأول- كانون الأول2007: عدة مصارف كبرى تعلن انخفاض كبير في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري.
- 22 كانون الثاني2008: الاحتياطي الفدرالي الأمريكي (البنك المركزي) يخفض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة إلى 3,50% وهو إجراء ذو حجم استثنائي، ثم تم تخفيضه تدريجياً إلى 2% بين كانون الثاني ونيسان.2008
- 11 آذار2008: تضافر جهود المصارف المركزية مجدداً لمعالجة سوق التسليفات.
- 24 نيسان2008: قام مصرف UBS السويسري بنشر نتائج التحقيقات الداخلية حول الأسباب الحقيقية وراء خسارته الفادحة جراء أزمة الرهن العقاري الأمريكية، والتي أدت إلى شطب 40 مليار دولار من أصوله، في أكبر خسارة يتعرض لها أول مصرف سويسري، والمصنف الثالث أوربياً، والأول عالمياً في مجال إدارة الثروات الخاصة.
- 30 أيار2008: قال مسؤول بوزارة الخزانة الأمريكية أن أزمة الرهن العقاري بدأت تخف بعد الجهود التي قام بها الاحتياطي الاتحادي والبنوك المركزية الأخرى لضخ الأموال في المؤسسات المالية.
- 7 أيلول2008 : وزارة الخزانة الأمريكية تضع المجموعتين العملاقتين في مجال تسليفات الرهن العقاري

Freddie Mac و Fannie Mae تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجها لإعادة هيكلة ماليتهما، مع كفالة ديونهما حتى حدود 200 مليار دولار.

•15 أيلول 2008: اعتراف بنك الأعمال Lehman Brothers بإفلاسه و قيام عشرة مصارف دولية بالاتفاق على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال 70 مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحاً في حين توافق المصارف المركزية على فتح مجالات التسليف، إلا أن ذلك لا يمنع تراجع البورصات العالمية.

•16 أيلول 2008: الاحتياطي الفدرالي والحكومة الأمريكية تؤممان أكبر مجموعة تأمين في العالم AIG المهددة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 79,9 % من رأسمالها.

• 17أيلول 2008: البورصات العالمية تواصل تدهورها والتسليف يضعف في النظام المالي، وتكثف المصارف المركزية العمليات الرامية إلى تقديم السيولة للمؤسسات المالية.

• 18أيلول 2008: البنك البريطاني Lloyds TSB يشتري منافسه HBOS المهدد بالإفلاس. السلطات الأمريكية تعلن أنها تعد خطة بقيمة 700 مليار دولار لتخليص المصارف من أصولها غير القابلة للبيع.

•19 أيلول 2008: الرئيس الأمريكي جورج بوش يوجه نداء إلى التحرك فوراً حيال خطة لإنقاذ المصارف لتفادي الأزمة في الولايات المتحدة.

•23 أيلول 2008: الأزمة المالية تطغى على المناقشات خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، الأسواق المالية تضاعف قلقها أمام المماطلة حيال الخطة الأمريكية.

•26 أيلول 2008: انهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية Fortis في البورصة بسبب شكوك حول قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وفي الولايات المتحدة يشتري بنك JPMorgan منافسه Washington Mutual بمساعدة السلطات الفدرالية.

•28 أيلول 2008: خطة الإنقاذ الأمريكية موضع اتفاق في الكونغرس. وفي أوربا، يجري تعويم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية Fortis من قبل سلطات بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج.

•29 أيلول 2008: مجلس النواب الأمريكي يرفض خطة الإنقاذ، وبورصة وول ستريت تنهار. في المقابل تراجعت البورصات الأوربية بقوة في وقت سابق خلال النهار، وفي اللحظة ذاتها واصلت معدلات الفوائد بين المصارف ارتفاعها مانعة المصارف من إعادة تمويل ذاتها. وقبل رفض الخطة، أعلن بنك Citigroup الأمريكي شراء منافسه Wachovia بمساعدة السلطات الفدرالية، وفي البرازيل تم تعليق جلسة التداول في البورصة التي سجلت خسارة تفوق 10%.

من هنا نجد أن الأزمة بدأت في المصارف الأمريكية و انتقلت إلى السوق المالية و منها إلى كامل قطاعات الاقتصاد الأمريكي، ونظراً لقوة هذا الاقتصاد و التداخل الكبير بينه و بين نظيراته في العالم فقد انتقلت الأزمة من السوق المالية الأميركية إلى الأسواق المالية في العالم، وهذا يثبت صحة الفرضية الأولى.

2-أسباب الأزمة المالية، وتضرر التنمية الدولية منها:

2-1أسباب الأزمة المالية ومظاهرها:

•أزمة الرهن العقاري: يعتبر موضوع الرهن العقاري السبب الرئيس والمباشر للأزمة، حيث شجع الازدهار الكبير لسوق العقارات الأمريكية ما بين عامي 2001 و 2006 البنوك وشركات الإقراض على اللجوء إلى الإقراض العقاري مرتفع المخاطر، الذي كان بموجبه التعاقد بين ثلاث أطراف هم مالك العقار ومشتري وممول (بنك أو شركة تمويل عقاري) على أن يقوم المالك ببيع العقار للمشتري بمبلغ معين ويدفع المشتري جزءاً من الثمن (10%مثلاً) ويقوم

الممول في ذات العقد بدفع باقي الثمن للبائع مباشرة واعتباره قرضاً في ذمة المشتري مقابل رهن العقار للممول ويسدد القرض على أقساط طويلة 30 سنة بفائدة تبدأ عادة بسيطة في السنتين الأوليتين ثم تتزايد بعد ذلك ويسجل العقار باسم المشتري ويصبح مالكه و له حق التصرف فيه بالرهن أو البيع. وكون البنوك أغفلت التحقق من الجدارة الائتمانية للمقترضين وأغرتهم بفائدة بسيطة في البداية ثم تزايدت وتوسعت في منح القروض، مما خلق طلباً متزايداً على العقارات إلى أن تشبع السوق، فانخفضت أسعار العقارات وعجز المقترضون عن السداد وكانت البنوك قد باعت هذه القروض إلى شركات التوريق التي أصدرت بها سندات وطرحتها للاكتتاب العام، وبالتالي ترتب على الرهن العقاري كم هائل من الديون مرتبط بعضها ببعض في توازن هش أدى إلى توقف المقترضين عن السداد وبالتالي حدثت المشكلة.

كما توسعت المؤسسات المالية في إعطاء القروض للمؤسسات العقارية وشركات المقاولات والتي زادت عن 700 مليار دولار. لكن ارتفاع معدل الفائدة العام أدى إلى إحداث تغير في طبيعة السوق الأمريكية تمثل في انخفاض أسعار المساكن، الأمر الذي شكل بداية اشتعال الأزمة، إذ توجب على الكثير من المقترضين سداد قروضهم، فبدأت المؤسسات المالية وشركات الإقراض تعاني تداعيات هذه القروض الكبيرة المتراكمة.

وأدى ارتباط عدد كبير من المؤسسات المالية خاصةً الأوربية والآسيوية بالسوق المالية الأمريكية إلى أن تطال الأزمة شركات القروض العقارية والمصارف وصناديق التحوط وشركات الاستثمار والأسواق المالية في جميع أنحاء العالم.

وبلغ حجم القروض المتعثرة للأفراد نحو 100 مليار دولار، مما أدى إلى تراجع أسهم المؤسسات المالية المقرضة وهبوط مجمل الأسواق المالية الأمريكية ثم الآسيوية والأوربية تبعاً له[6].

●التوريق أو الخصم: عندما تتجمع لدى البنك محفظة كبيرة من الرهون العقارية، يقوم باستخدام هذه" المحفظة من الرهون العقارية" لإصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة، وهو ما يطلق عليه التوريق[7]، حيث أن البنك لم يكتف بالإقراض الأولي بضمان هذه العقارات، بل أصدر موجة ثانية من الأصول المالية بضمان هذه الرهون العقارية، وهكذا فإن العقار الواحد يعطي مالكه الحق فير الاقتراض من البنك، ولكن البنك يعيد استخدام نفس العقار ضمن محفظة أكبر للاقتراض بموجبها من جديد من المؤسسات المالية الأخرى، وهذه هي المشتقات المالية، وتستمر العملية بحيث يولد العقار طبقات متتابعة من الإقراض بأسماء المؤسسات المالية واحدة بعد الأخرى، هكذا أدى تركز الإقراض في قطاع واحد" العقارات" على زيادة المخاطر، وساعدت الأدوات المالية الجديدة " المشتقات" على تفاقم هذا الخطر بزيادة أحجام الإقراض.

وإذا تعثر مالكي العقارات عن السداد أو انخفضت قيمة العقارات في الأسواق فإن حملة السندات يسارعون إلى بيع ما لديهم فيزيد العرض، وينخفض سعرها وتزيد الضغوط على كل من المؤسسات المالية وشركات التوريق. وهكذا يمكن القول أن التوريق بما ينتجه من تضخم لقيمة الديون وانتشار حملة السندات الدائنين وترتيب مديونيات متعددة على نفس العقار هو حجر الزاوية في حدوث الأزمة المالية.

- المشتقات المالية: إن أهم أهداف المشتقات المالية هو مواجهة المخاطر و اعتمادها على الثقة في أنها سوف تحقق مكاسب في المستقبل و على هذا الأساس أصبحت المؤسسات المالية تتوسع في اشتقاق أدوات مالية جديدة، ولكن نظراً لانهيار أسعار الأسهم و السندات الصادرة عن البنوك و الشركات الاستثمارية و على عكس المتوقع فقد انهارت قيمة هذه المشتقات نتيجة لتزاحم الجميع على تصفية مراكزهم، فانخفضت مؤشرات أسواق هذه المشتقات انخفاضاً كبيراً أدى إلى شللها.

●نمو نشاط المضاربات: إن النمو المتعاظم في حجم قطاع المضاربات لم يقابله حصول نمو حقيقي مماثل

في القيمة الاقتصادية للمؤسسات المصدرة لهذه الأسهم، لذلك فقد أجريت المضاربات في أسواق البورصات العالمية بصورة غير منضبطة وغير مستندة إلى أسس اقتصادية سليمة مما تسبب لاحقاً في عرقلة التسديد وحصول أزمة، نتج توسع نشاط المضاربة في سوق العقارات في الولايات المتحدة عن الأرباح العالمية المحققة فيه، ومن التسهيلات الائتمانية الواسعة التي قدمتها البنوك للمستثمرين في هذا القطاع، كل ذلك شجع المستثمرين، على التوسع الكبير في الاستثمار في هذا القطاع، وأدى إلى حصول فارق كبير بين أسعارها الحقيقية والسوقية، وعندما حصل تغير في المتغيرات المؤثرة على عوامل العرض والطلب حدثت الأزمة، التي سرعان ما انتقلت إلى الأنشطة الأخرى والدول الأخرى المرتبطة معها بعلاقات بينية واسعة.

•نقص أو انعدام الرقابة أو الإشراف على المؤسسات المالية الوسيطة: تخضع البنوك التجارية في معظم الدول لرقابة دقيقة من البنوك المركزية، ولكن هذه الرقابة تضعف أو حتى تنعدم على مؤسسات مالية أخرى مثل بنوك الاستثمار وسماسرة الرهون العقارية أو الرقابة على المنتجات المالية الجديدة مثل المشتقات المالية، وبالتالي تشجع المستثمرين على الإقبال على الأوراق المالية.

•أزمة الثقة: لقد تكاثفت الأسباب السابقة على تهديد أحد أهم عناصر هذا القطاع وهو الثقة، فالبرغم من أن العناصر السابقة كافية لإحداث الأزمة، فإن الأمر يصبح خطيراً إذا فقدت الثقة أو ضعفت في النظام المالي، والذي يقوم على ثقة الأفراد، ويزداد تعقيداً نتيجة للتداخل بين المؤسسات المالية في مختلف الدول.

ومن خلال هذا العرض لأسباب الأزمة المالية نجد أن هذه الأسباب توضح الصبغة الدولية لمختلف النشاطات التي أدت لحدوث الأزمة، حيث أن هناك اندماجاً بين مختلف المؤسسات المالية بعضها ببعض، وبينها و بين المؤسسات المالية في العالم، والتي تشكل فرعاً هاماً في الاقتصاد الدولي و هذا الاندماج أدى إلى انتقال الأزمة المالية إلى مختلف الدول التي تأثرت بالأزمة بسبب تأثر الاقتصاد الدولي بها، و هذا يثبت صحة الفرضية الثانية من فرضيات البحث .

2-2 أضرار الأزمة على التنمية الدولية:

عانى الاقتصاد العالمي من الأزمة حيث استمر الركود الاقتصادي في العديد من البلدان على نطاق العالم، بغض النظر عن مستواها التنموي، لا تزال تحت وطأة الضغط في مواجهتها للأزمة [8].بادرت حكومات العديد من البلدان المتقدمة ببرامج إنقاذ ضخمة تم من خلالها تقديم المساعدات المالية للعديد من البنوك الكبرى والمؤسسات المالية في هذه البلدان. ولكن على الرغم من كل هذه البرامج الإنقاذية والتحفيزية لم تتمكن الاقتصاديات المتقدمة من الرجوع إلى حالتها التي كانت عليها قبل الأزمة. وعلاوة على ذلك، تأتي التوقعات حول النمو الاقتصادي في ظروف هذه الأزمة غير مطمئنة مع ازدياد معدلات البطالة و انخفاض حركة الأعمال التجارية، وأما البلدان النامية فقد بدأت تحس بأثر الأزمة نتيجة لتقلص الحركة التجارية وانقباض التمويل الدولي وانخفاض التحويلات الخارجية، ونتيجة لانخفاض التمويل و الدعم الدولي لم تتمكن العديد من البلدان النامية من تخفيف الآثار السلبية للأزمة بمفردها، وتبعا لذلك، بقيت التوقعات فيما يتعلق بالعالم النامي حيث الملايين من البشر يعانون أصلا من الفقر والجوع وسوء التغذية تشير إلى انعكاسات سلبية حادة بتوقف التقدم تجاه تحقيق الأهداف التنموية للألفية، فهناك حاجة ملحة لتقديم المساعدة للبلدان النامية عبر تقديم الكثير من المصادر المالية، وتسهيل التجارة والإيفاء بالالتزامات الخاصة بالمساعدات التنموية الرسمية، ولتحقيق هذا الهدف يتعين على جميع وكالات التنمية القومية، الإقليمية والدولية التنسيق والتعاون فيما بينها لتخفيف الآثار السلبية لهذه الأزمة وإيجاد تدابير وآليات لتفادي ظهور مثل هذه الأزمة مرة أخرى في المستقبل وتخفيف أثر الأزمة والخروج بتدابير تمكن من تحويل هيكل التمويل الدولي عبر وضع أفكار جميع المشاركين في الحسبان، أي

آراء جميع البلدان والوكالات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

وكانت الجهود المتخذة من قبل المؤسسات العالمية فعالة في نشر الوعي وفهم الأزمة وآثارها بين الناس والحكومات. ونتيجة لذلك خرجت الحكومات، وخاصة في البلدان المتقدمة، ببعض الاستجابات والبرامج الإسعافية المشتركة، و كان من الضروري أن لا تتجاهل المؤسسات الدولية ووكالات التنمية عند اتخاذها لإجراءات التصدي للأزمة، الأهداف التنموية الشاملة والتحديات التي تواجه البلدان النامية الفقيرة، فعلى سبيل المثال، تعتمد الكثير من البلدان الأقل نمواً بصورة كبيرة على المساعدات وزادت هذه الأزمة الحاجة إلى المزيد من المساعدات بأكثر مما هي عليه فبالرغم من أنَّ هذه الأزمة ظهرت في البلدان المتقدمة) المانحين التقليديون (، فإن الحاجة لبذل المزيد من جهود البلدان المتقدمة للتأمين على الإيفاء بتعهداتها بتقديم المساعدات.

إن انخفاض حجم صادرات البلدان النامية نتيجة لضعف الطلب في البلدان المتقدمة يشكل أثراً آخراً للأزمة المالية الراهنة على اقتصاديات البلدان النامية. ولهذا السبب، يجب أن تتخذ البلدان النامية خطوات جادة لرفع مستوى الطلب الداخلي بها على السلع والخدمات عبر تحسين المعيشة وزيادة الأجور، متضمنة في هذه الخطوة سكان الريف الذين يعمل غالبيتهم في القطاع الزراعي.

وكان على الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة القيام بدعم هذه المبادرات عبر تطوير برامج بناء القدرة للبلدان النامية. ولوحظ في هذا الصدد أنَّ تكرار جهود الوكالات التنموية المتعددة الأطراف يسبب هدراً للمصادر المالية والبشرية القيمة. وعلى هذه الوكالات توحيد جهودها من خلال تعزيز التعاون والتنسيق فيما بينها، وخاصة عبر الإيفاء بالالتزامات التي صدرت في إعلان باريس الذي عقد بتاريخ 2005/3/2حول فعالية المعونات وجدول أعمال أكرا الذي عقد بتاريخ 2008/4/25 والمتعلق بالخطوات التنفيذية.

ويمكن أن نستشهد بالمؤتمر الذي عقدته الأمم المتحدة في شهر تموز 2009 حول الأزمة المالية 2008 وآثارها على التنمية، حيث إتفق المشاركون في المؤتمر بأنَّ الأزمة المالية والاقتصادية 2008، التي ظهرت أول ما ظهرت في البلدان المتقدمة، لحقت بالاقتصاد العالمي في جميع مجالاته وتسببت في إحداث آثار اجتماعية وسياسية واقتصادية حادة[9].

ولا يزال يؤثر الركود الذي أصاب الاقتصاد العالمي سلبيا على البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. ولكن تأثرت البلدان النامية تأثرا بالغا نتيجة الانتشار الواسع للجوع والفقر، وارتفاع معدلات البطالة، وعدم الاستفادة من التعليم والصحة والحماية الاجتماعية الغير كافية في غالبية هذه البلدان. ولهذه الأسباب ستكون الخسارة البشرية للأزمة المالية الراهنة كبيرة للغاية في البلدان النامية عما ستكون عليه في البلدان المتقدمة.

ومشكلة أخرى كبرى تواجهها غالبية البلدان النامية تتمثل في عدم مقدرتها على تقديم برامج تحفيزية كما فعلت البلدان المتقدمة، وذلك يعود لمصادرها المالية التي تواجه ضغوطا لمحدوديتها. ونتيجة لذلك، فليس هنالك شك أنَّ هذه الأزمة أدت إلى تهميش ووقف التقدم الذي تم تحقيقه في إطار الأهداف التنموية للألفية في البلدان النامية.

لا تزال هناك حاجة ملحة للمزيد من التكاتف والتعاون لإعداد استجابة عالمية شاملة ومؤثرة، على الرغم من الاستجابات التي تم اتخاذها حتى الآن لتخفيف الآثار السلبية للأزمة على المستوى العالمي والإقليمي والقومي. ويتعين أنْ يركز التصدي العالمي هذا على استعادة ثقة المستهلك والمنتج عبر خلق فرص العمل وتأمين الإمداد بالمصادر المالية للأعمال التي تضررت من الأزمة. وأما احتواء الخسائر الاجتماعية والبشرية للأزمة، وخاصة في البلدان النامية، فهو مجال آخر يحتاج إلى المواجهة الجادة. ويتعين تعزيز التجارة والاستثمار المنفتحين وتنشيطهما ونبذ الحماية أمام

البلدان النامية وتقديم الدعم المالي لتحقيق التنمية المستدامة، خاصة وأنَّ لهذه البلدان تحديات مالية وتمويلية جادة تعيقها من محاربة الجوع والفقر والبطالة.

لقد أصابت الأزمة المالية العالمية جميع دول العالم تقريباً المتقدمة والنامية على حد سواء، وكان لها أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية في العديد من دول العالم، كان لابد من الآثار السلبية المختلفة لهذه الأزمة على عملية التنمية الدولية و التي جاءت كالآتي [10]:

- زيادات سريعة في معدلات البطالة والفقر والجوع.
- تباطؤ معدل النمو وانكماش الاقتصاد.
- آثار سلبية على الميزان التجاري وميزان المدفوعات.
- تقلص مستويات الاستثمار المباشر الأجنبي .
- تقلبات حادة في أسعار الصرف.
- تزايد العجز في الميزانية وهبوط إيرادات الضرائب وتقلص الوعاء الضريبي.
- انكماش التجارة العالمية .
- ازدياد تقلب أسعار السلع الأساسية الرئيسية وهبوطها.
- انخفاض التحويلات إلى البلدان النامية .
- انخفاض إيرادات السياحة بشكل حاد .
- هروب رؤوس الأموال الخاصة بصورة مكثفة .
- تقلص فرص الحصول على القروض والتمويل التجاري .
- قلة ثقة الجمهور في المؤسسات المالية .
- قلة القدرة على تعهد شبكات التأمين الاجتماعي وتقديم الخدمات الاجتماعية الأخرى .
- انهيار أسواق الإسكان .

وهذه الآثار التي ولدتها الأزمة تصيب الدول النامية و الدول المتقدمة و تؤثر على معدلات التنمية بطريقتين:

الأولى أنها تضعف القدرات الاقتصادية في الدول النامية و الثانية أنها تمنع الدول المتقدمة من الوفاء بالتزاماتها تجاه الدول النامية، وبالتالي فإن الأزمة أثرت سلبياً على التنمية الدولية وهذا يثبت العلاقة المباشرة بين الأزمة المالية و التنمية الدولية، و بالتالي صحة الفرضية الثالثة.

3- استجابة الدول و المنظمات لمواجهة الأزمة المالية العالمية:

اتخذت العديد من الدول والمجموعات الاقتصادية في العالم إجراءات وأعلنت خططاً لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، وفيما يلي تلخيص لأهم هذه الخطط والتوصيات :

3-1 توصيات مؤتمر الأمم المتحدة 2009:

وافق المؤتمر، انطلاقا من هذه الأسباب، على الحاجة العاجلة لتحديد وتقييم الآثار السلبية للأزمة على البلدان النامية ونادى المجتمع الدولي إلى القيام بتحركات قوية وعاجلة لمساعدة البلدان النامية لاستعادة نموها وتجاوز هذه الأزمة، تعين أنْ تقدم مصادر إضافية إلى البلدان النامية كتقديم سيولة قصيرة الأجل وتمويل تنموي طويل الأجل لتحفيز اقتصادياتها واكتساب الأرضية التي فقدتها في تقدمها تجاه تحقيق الأهداف التنموية وضمنها الأهداف التنموية للألفية.

وبأخذ الاحتياجات المتجددة للبلدان الأقل نمواً بالاعتبار فقد خصص لها مبلغ 50 بليون دولار كبرنامج تمويلي للتغلب على مشاكلها التمويلية خلال الأزمة دعماً من المؤتمر لما قامت به قمة لندن لمجموعة العشرين التي تبنت برنامجا بمبلغ 1,1ترليون دولار أمريكي لتنشيط الاقتصاد العالمي وتخصيص جزء كبير منها للبلدان النامية.

وعلى المستوى الفردي للبلدان، أوصى المؤتمر الحكومات أنْ تكون مرنة عند تصميمها لبرامجها الخاصة للتصدي للأزمة واضعة في الاعتبار ظروفها واحتياجاتها الخاصة بها. وهذا يتطلب هذا أنْ تقوم مؤسسات التمويل الدولية بتحسين شروط الإقراض عبر تطوير أدوات أكثر مرونة، مثل خطوط الائتمان المرنة. ويتعين، عند إعداد السياسات المتصلة بالتجارة، الاستثمار والتمويل الدولي، تقديم تسهيلات للبلدان النامية لتتمكن من الاستفادة التامة من القروض والسيولة المتاحة، وتدفقات رأس المال والفرص التجارية. وفي نفس الوقت، يجب التأكيد على الحكومة الرشيدة في كل المستويات حيث يستوجب اتخاذ التدابير لتحسين الشفافية، واستئصال الفساد وتعزيز الحكومة على المستويين القومي والدولي.

ومن أجل احتواء آثار الأزمة وتحسين الوضع الراهن لتسهيل انتعاش الاقتصاد العالمي في المستقبل القريب، أوصى المؤتمر بوجوب اتخاذ التدابير للتصدي لقضايا خارج القطاعين الاقتصادي والتمويلي، وخاصة تلك المتصلة بتخفيف الفقر، والتنمية المستدامة، والحماية البيئية، والطاقة المتجددة، والأمن الغذائي، الصحة، التعليم والنمو الاقتصادي المستدام.

يجب أنْ تكون العملية التنموية للانتعاش من هذه الأزمة متمركزة أكثر على الإنسان لخلق الفرص الجديدة للاستخدام وشبكات الأمن الاجتماعي وتأمين الحياة الكريمة للجميع. ففي هذا السياق، أكد المؤتمر على الحاجة للمزيد من التعاون بين نظام الأمم المتحدة للتنموية، وبنوك التنمية الإقليمية والبنك الدولي لتعبئة المزيد من المصادر التمويلية للحماية الاجتماعية، والأمن الغذائي والتنمية البشرية عبر كافة السبل الممكنة والقنوات للمبادرة بانتعاش اقتصادي واجتماعي مبكر في البلدان النامية، وخاصة في البلدان الأقل نموا. ويتعين على هذه المؤسسات المالية الدولية ابتكار سياسات وأدوات مناسبة لتوجيه هذه المصادر الإضافية إلى البلدان والقطاعات الأكثر حاجة لها.

تأكيدًا بأهمية التجارة للتنمية الاقتصادية، أكد المؤتمر التزامه بنظام تجاري عالمي أكثر انفتاحا وعدالة، وبما أنَّ العديد من البلدان النامية تأثرت تأثرا فادحا نتيجة لتقلص عوائد الصادرات، والتمويل التجاري المتزايد الانخفاض ومشاكل ميزان الدفع، يجب مقاومة أي تدابير حمائية تتخذها البلدان ويتعين على منظمة التجارة العالمية والأجهزة الأخرى ذات الصلة مراقبة هذه التدابير عن قرب والتقرير حول أي ميول من هذا النوع، ويجب بذل الجهود لوضع اتفاقية تساعد البلدان النامية للوصول إلى السوق وتدفقات التجارة، وقدر المؤتمر الالتزام المتصل بتطبيق الوصل الخالي من الجمارك مع فتح كمية الكوتات للبلدان الأقل نموا كما أتفق عليه في إعلان هونغ كونغ الوزاري لمنظمة التجارة العالمية.

وعلاوة على ذلك، تشكل التحويلات المالية التي ترسلها العمالة المهاجرة مصدرا مهما لتمويل الحكومات والأسر في البلدان النامية. ولهذا، يتعين أن لا يخضع العمال المهاجرون لأيَّ نوع من أنواع التمييز والقيود غير المبررة. وفي نفس الوقت، يتعين على البلدان المتقدمة المانحة الإيفاء بالتزاماتها المتصلة بالمساعدات التنموية الرسمية حسب تعهداتها بتحقيق الهدف البالغ 7 ٪ من إجمالي الناتج المحلي لديها للمساعدات التنموية الرسمية بحلول عام 2015 ووصول هذا المبلغ في هذا الخصوص إلى نسبة 5 ٪ على الأقل من إجمالي الناتج المحلي لديها بحلول عام 2010، علاوة على الهدف من إجمالي الناتج المحلي للمساعدات التنموية الرسمية – الذي حددته بنسبة تتراوح بين 15٪ و

20٪--إلى البلدان الأقل نمواً [11].

وافق المؤتمر أيضاً على الحاجة العاجلة لزيادة مقدار التمويل الخاص بالتنمية عبر تشكيل مصادر تمويلية طوعية مبتكرة وجديدة لإتمام ما جمع من تمويل. وفي هذا الصدد، أوصى المؤتمر بوجوب تشجيع البلدان النامية لتحسين عملية مبادرة التعاون فيما بين دول الجنوب تمشيا مع مبادئ فعالية المعونات، الشيء الذي سيؤمن بدوره الكثير من المصادر التمويلية المطلوبة لتحقيق جداول الأعمال والبرامج التنموية. وكما تعاني البلدان النامية أيضا من الديون المتزايدة ومشكلة استمراريتها، التي تحد من قدراتها لتبني التدابير المالية المناسبة لتخفيف الآثار السلبية للأزمة الراهنة.

يتعين أن تنظر البلدان الدائنة بشكل متزايد في توفير المنح والقروض بشروط ميسرة باعتبار ذلك أداتها المفضلة للدعم المالي .وجاءت التوصية من المؤتمر إلى كل من الجهات المانحة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف استخدام أدوات مالية مساعدة، مثل المنح والقروض الميسرة، لتكون بمثابة النهج المضل للتأكيد على تحمل الديون. وهنالك حاجة كبيرة للتعاون الدولي لتحسين مناهج إعادة هيكلة الديون السيادية ارتكازا على الأطر القائمة وإلى المشاركة الواسعة النطاق للدائنين والمدينين والتقاسم المتكافئ للأعباء بين الدائنين.

ويمكن تلخيص أهم توصيات مؤتمر الأمم المتحدة لإشراك البلدان النامية في عملية تسيير الأجهزة التنظيمية الدولية بما يلي:

1- يتعين أنْ يكون هناك بعض من التمثيل للبلدان الصغيرة والمتوسطة في الأجهزة التنظيمية الدولية مع تمثيل إقليمي ثابت.

2- من الممكن القيام ببعض المحاولات لتضمين بعض أشكال التمثيل من الشركاء من خارج نطاق التمويل، مثل الاتحادات والمؤسسات غير المالية في كل من الأجهزة التنظيمية التمويلية الدولية والقومية لوزن اهتماماتها واحتياجاتها وتطلعاتها المستقبلية.

3- يتعين وضع المسؤولية على عاتق مثل هذه الأجهزة التنظيمية لتكوين أشكال للتمثيل السياسي على المستويات القومية والدولية المناسبة.

4- استفادت البلدان النامية بصورة كبيرة من دعم مجموعة الأربعة والعشرين التي ساعدتها في ترقية مواقعها من ناحية المواضيع المتعلقة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. من المحتمل ربط جهاز مشابه بمجموعة الأربعة والعشرين للمواضيع التنظيمية الدولية للمساعدة في توضيح مواقف البلدان النامية في أجهزة مثل مجلس تحقيق الاستقرار المالي ولجنة بازل المعنية بالإشراف على المصارف.

5- تلح الرغبة إلى العمل تجاه تصميم وخلق منظم تمويلي دولي بحكم أنَّ الأسواق المالية ستصبح أكثر عالمية وتعقيدا في المستقبل.

ومن أجل صياغة خطة فعالة ومؤثرة للاستجابة لهذه الأزمة، يتعين أن تقوم الأمم المتحدة بمساعدة ودعم الحكومات القومية، وخاصة في البلدان النامية ذات الدخل المنخفض، ببناء القدرة لمراقبة آثار الأزمة المالية على المعيشة والرفاهية الاجتماعية لمختلف المجموعات السكانية على المستويات القومية لديها. وهذا سيسهل تحديد الضعفاء من السكان الأكثر تأثراً بالأزمة والذين في حاجة ملحة للمساعدة من الآخرين.

وخلال فترة ظهور هذه الأزمة فشلت الأجهزة التنظيمية للاقتصاد والتمويل الدولي ومؤسسات التنمية في توصيل الإنذار المبكر والاستجابة السريعة لمواجهتها، وذلك يعود في الأساس لعدم قنوات التوصيل الفعالة والمستوى

المنخفض للتنسيق المتبادل. وهذا يؤكد على الحاجة لبناء شراكة وتنسيق أكثر فعالية بين الحكومات، وكالات التنمية والمؤسسات التنظيمية لتطوير نظام فعال للإنذار المبكر وآلية سريعة للاستجابة.

3-2 استجابة مجموعة البنك الدولي:

مجموعة البنك الدولي هي إحدى أكبر مؤسسات التنمية في العالم، وهي مصدر رئيسي من مصادر المساعدات المالية والفنية للبلدان النامية في مختلف مناطق العالم. وتعمل المؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك معاً ويكّمل كل منها أنشطة الأخرى لتحقيق أهدافها المشتركة المتمثّلة في الحد من الفقر وتحسين حياة الناس. وتتبادل مجموعة البنك المعارف، وتساند المشروعات في مجالات: التجارة، والتمويل، والرعاية الصحية، ومكافحة الفقر،والتعليم، والبنية الأساسية، والحوكمة، وتغيّر المناخ وغيرها، وذلك من أجل نفع كافة الناس في البلدان النامية[12].

ارتبطت مجموعة البنك الدولي بتقديم مبلغ 58.8 مليار دولار لمساعدة البلدان التي تعاني من مصاعب أثناء الأزمة المالية العالمية، ويشكّل ذلك زيادة بنسبة 54 في المائة على السنة المالية السابقة ومستوى قياسياً بالنسبة لهذه المؤسسة الإنمائية العالمية.

وقد ارتبط البنك الدولي، الذي يضم المؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، بتقديم مبلغ 46.9 مليار دولار من القروض والمنح للبلدان الأعضاء فيه. وبلغت ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) لأشدّ بلدان العالم فقراً ما قيمته 14 مليار دولار، أي أعلى بمقدار 2.8 مليار دولار من السنة السابقة. وبلغ مجموع ارتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) في السنة المالية 2009 ما مجموعه 32.9 مليار دولار، أي بزيادة قدرها 19.4 مليار دولار على السنة السابقة.

وارتبطت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) بتقديم مبلغ 10.5 مليار دولار وعبأت مبلغاً إضافياً قدره 4.5 مليار دولار من أجل تنمية القطاع الخاص في البلدان النامية، تم تقديم مبلغ 4.4 مليار دولار منه إلى بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية.

وأصدرت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) ضمانات بمبلغ 1.4 مليار دولار لمساندة استثمارات في بلدان العالم النامية. ومن إجمالي هذا المبلغ، حصل القطاع المالي على 1.2 مليار دولار، وذلك في ضوء الحاجة لمساندة البنوك في الاستمرار في الإقراض.

التعاون في إطار مجموعة البنك الدولي تركز المشروعات والبرامج المشتركة بين مؤسسات مجموعة البنك الدولي على تشجيع التنمية المستدامة، وذلك من خلال: توسيع نطاق الأسواق المالية، وإصدار الضمانات للمستثمرين والمقرضين التجاريين، وتقديم خدمات المشورة بغية تحسين أوضاع الاستثمار في البلدان النامية. ويقوم البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، من خلال التعاون فيما بينهم، بحفز المشروعات التي تتيح الموارد للمتعاملين معهم من خلال زيادة الابتكار ودرجة الاستجابة.

وتشمل أبرز أنشطة التعاون استجابة للأزمة المالية فيما بين البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار ما يلي:

1- برنامج رسملة القطاع المالي من أجل منطقة شرق ووسط أوروبا الذي تعهدت في إطاره كبرى مؤسسات الاستثمار والإقراض المتعددة الأطراف العاملة في هذه المنطقة وهي: البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، ومجموعة البنك الأوروبي للاستثمار، ومجموعة البنك الدولي بتقديم ما يصل إلى 24.5 مليار يورو (31 مليار دولار (لمساندة

القطاع المصرفي وتمويل أنشطة الإقراض الممنوح لمؤسسات الأعمال التي تضررت من جراء الأزمة الاقتصادية العالمية.

2- مبادرة مشتركة من أجل أفريقيا تعهد في إطارها كل من مجموعة البنك الدولي والبنك الأفريقي للتنمية والبنك الأوروبي للاستثمار والوكالة الفرنسية للتنمية بتقديم المساندة للقطاع الخاص في المنطقة بغرض تمويل الإقراض الممنوح لأنشطة الاقتصاد الحقيقي.

3- مبادرة لحفز النمو الاقتصادي في بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، يقوم في إطارها البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار بتنسيق تدابير التصدي للأزمة الحالية، وذلك في إطار الشراكة مع: بنك التنمية للدول الأمريكية، ومؤسسة الاستثمار للدول الأمريكية، ومؤسسة الأنديز الإنمائية، والبنك الكاريبي للتنمية، وبنك أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي.

4- إستراتيجيات الشراكة القطرية ومذكرات الإستراتيجيات المؤقتة في مختلف المناطق لمساندة النمو والتنمية.

وقد حثت مجموعة البنك الدولي،القادة حول العالم على وضع حلول متعددة الأطراف لهذه الأزمة العالمية.وتعمل مجموعة البنك الدولي، إلى جانب المؤسسات المالية الدولية الأخرى والهيئات والجهات الأخرى المعنية، على وضع الأساس اللازم لتحقيق الانتعاش والنمو المستدامين. و في ضوء انكماش القدرة على الحصول على رأس المال الخاص، يتعين على الجميع الاضطلاع بدور أكبر في توجيه المزيد من الموارد إلى البلدان النامية، ومساعدة هذه البلدان على إتباع سياساتها الخاصة بها بشأن كيفية تحسين إدارة مواردها وحمايتها. ويقوم البنك كمجموعة واحدة، باستخدام كافة موارده، بما في ذلك التمويل، وأدوات التحوط والضمانات، وخدمات المعارف، والشراكات لتعبئة المساعدات السريعة.

ومما يؤكد التزام مجموعة البنك الدولي بتلبية احتياجات المتعاملين معها واعتماد تدابير تتسم بالابتكار والمرونة والسرعة لمواجهة الأزمة الراهنة قيامها بإطلاق بعض المبادرات المحددة للغاية وزيادة الموارد بغرض مساعدة البلدان المتضررة. وفي هذا الصدد، يقوم البنك الدولي، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، ومؤسسة التمويل الدولية بأدوار يكّمل بعضها البعض في تسهيل النمو وجذب رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية وتلك السائرة على طريق التحول إلى اقتصاد السوق على مستوى العالم.

3-3- استجابة الوكالة الدولية لضمان الاستثمار :[13]

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار(MIGA) هي وكالة تنموية تابعة لمجموعة البنك الدولي والتي تقدم تأميناً ضد المخاطر السياسية أو ضمانات ضد الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية لتسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية.

يشجع التأمين ضد المخاطر السياسية الذي تقدمه الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، على وجه الخصوص، الاستثمار الأجنبي المباشر المسؤول والمستدام، الذي يشجع النمو، ويخلق فرص العمل، ويضخ السيولة إلى الأسواق، ويحسن حياة الناس في البلدان النامية، وتعمل الوكالة، وهي تمضي قدماً إلى الأمام عبر هذه الأزمة، بصورة تفاعلية واستباقية، على تعزيز عملياتها ومرونتها لمساعدة الجهات الراعية المرتقبة للمشروعات في البلدان النامية على تحسين قدرتها على التخفيف من حدة المخاطر التي تواجهها، حتى تكون فرص الاستثمار أكثر جاذبية، ومن ثم يتم تنفيذ عدد أكبر من المشروعات الجيدة.

وشرعت الوكالة في تنفيذ بعض الاستجابات المحددة . فمع تفاقم الضغوط المالية العالمية، أعلنت الوكالة عن

شروعها في تنفيذ مبادرة موسعة لمساندة التدفقات المالية من البنوك إلى فروعها في البلدان الأكثر تضرراً من الأزمة المالية العالمية. وتلعب الضمانات التي تقدمها الوكالة دوراً حاسم الأهمية في تمكين التدفقات العابرة للحدود من المؤسسات المالية إلى فروعها، بالمستويات الضرورية كي تتيح رسملة كافية و/أو سيولة كافية لهذه الفروع، وبخاصة أثناء هذه الأوقات المضطربة.

وفي إطار هذه المبادرة، ستتمكن الوكالة من تقديم هذه الضمانات على المستوى العالمي، وستتم إتاحة ما يصل إلى 3 مليارات دولار منها من أجل الاستثمار في بلدان منطقة أوروبا وآسيا الوسطى التي تأثرت بالأزمة تأثراً شديداً. وتتبع هذه المبادرة وتبني على التزام الوكالة الذي قطعته على نفسها ، عندما انضمت إلى جهود البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، والبنك الأوروبي للاستثمار لتصميم مبادرة منسقة فيما بينهم للمساعدة في تحقيق استقرار القطاع المالي في هذه المنطقة. وترى الوكالة أن تنسيق العمل فيما بين المؤسسات المالية، والحكومات عبر أوروبا والمؤسسات الأوروبية سيساعد القطاع المالي في المنطقة على الخروج قوياً من الأزمة الراهنة.

وفي موازاة ذلك، ستواصل الوكالة العمل بنشاط وفعالية على وضع إطار وترتيبات تعاقدية مع المؤسسات المالية الأخرى بغرض إنشاء آليات تتيح إمكانية الاستجابة السريعة للمؤسسات التي هي في أشدّ الحاجة للدعم والمساندة، وتوجيه السيولة إلى المستثمرين. وفي هذا الصدد، أبرمت الوكالة عقداً مبتكراً مع المؤسسة الأفريقية للتنمية لتطوير أداة من شأنها تسهيل رأس المال السهمي الخاص من أجل الاستثمارات الجديدة في أفريقيا جنوب الصحراء، ويكتسب ذلك أهمية خاصة في بيئة لا يتوفر فيها عامل الثقة لدى المستثمرين، ولتعظيم قدرات التأمين التي يمكن للوكالة الدولية لضمان الاستثمار أن تحققها للمشروع، تعمل الوكالة بصورة وثيقة مع شركائها في مجال إعادة التأمين من القطاعين العام والخاص، وعن طريق الدخول في عمليات إعادة التأمين من خلال شركات تأمين أخرى أتاحت الوكالة الإمكانية للحصول على التأمين الذي ما كان ليتوفّر بخلاف ذلك للعملاء والبلدان المضيفة. والقدرة الحالية للوكالة على تعبئة القدرات هي نتيجة لعلاقات إعادة التأمين طويلة الأجل، فعلى مدى أكثر من عشر سنوات، قامت الوكالة بإعادة التأمين على المشروعات مع مجموعة من شركات التأمين التابعة للقطاعين العام والخاص، وشكل ذلك علاقات تقوم عليها حالياً قدرة الوكالة على العمل المشترك. بالإضافة إلى ذلك، تتعاون الوكالة مع جهات وطنية في البلدان الأعضاء، كوكالات ائتمان الصادرات، ويساعد دعم الوكالة لأنشطة إعادة التأمين على تحرير قدرات الأثر الإنمائي هذه الجهات على تسهيل المزيد من الاستثمارات.

كما اتخذت الوكالة خطوات خلال هذه السنة الأخيرة لتعزيز إتاحة أدواتها وزيادة مرونتها، وفي هذا الصدد وافق مجلس المديرين التنفيذيين للوكالة على عدد من التغييرات في القواعد واللوائح المنظمة لعملياتها من شأنها تحسين الفعالية الكلية، وستواصل الوكالة البحث عن طرق أفضل وأكثر ذكاء لخدمة المتعاملين معها، وخاصة في ضوء التحديات القائمة في البيئة الحالية، والحاجة الماسة لاستعادة تدفقات رؤوس الأموال الإنتاجية.

3-4- خطة الإنقاذ المالي الأمريكية والدول السبع الصناعية:

الولايات المتحدة الأمريكية: خطة الإنقاذ المالي هي الخطة التي صاغها وزير الخزانة الأمريكية هنري بولسون، وذلك لإنقاذ النظام المالي الأمريكي، بعد أزمة الرهن العقاري، صادق عليها مجلسا النواب والشيوخ، وتهدف الخطة إلى تأمين حماية أفضل للمدخرات والأملاك العقارية، والتي تعود إلى دافعي الضرائب، كما تهدف إلى حماية أفضل للمدخرات والأملاك العقارية، والتي تعود إلى دافعي الضرائب، كما تهدف إلى حماية الملكية وتشجيع النمو الاقتصادي

وزيادة عائدات الاستثمارات إلى أقصى حد ممكن.

ويقوم مبدأ الخطة على شراء الديون الهالكة التي تقلق السوق المالية الأمريكية وتهدد بانهيارها، وتعود في معظمها إلى السياسة الخاطئة للرهونات العقارية التي اعتمدها المضاربون الماليون في بورصة وول ستريت. وينص القانون الذي أقره مجلس الشيوخ الأمريكي على مهلة لهذه الخطة تنتهي بنهاية عام 2009 مع احتمال تمديدها بطلب من الحكومة لفترة أقصاها سنتين اعتباراً من تاريخ إقرارها.

وتتضمن خطة الإنقاذ المالي الأمريكية ما يلي:

- السماح للحكومة الأمريكية بشراء أصول هالكة بقيمة 700 مليار دولار، وتكون مرتبطة بالرهن العقاري.
- يتم تطبيق الخطة على مراحل بإعطاء الخزينة الأمريكية إمكانية شراء أصول هالكة بقيمة تصل إلى 250 مليار دولار في مرحلة أولى، مع احتمال رفع هذا المبلغ إلى 350 مليار دولار بطلب من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.
- تساهم الدولة الأمريكية في رؤوس أموال وأرباح الشركات المستفيدة من الخطة.
- يكلف وزير الخزانة بالتنسيق مع السلطات والمصارف المركزية لدول أخرى، لوضع خطط مماثلة.
- رفع سقف الضمانات للمودعين من مائة ألف دولار إلى 250 ألف دولا لمدة عام واحد.
- منح إعفاءات ضريبية تبلغ قيمتها نحو مائة مليار للطبقة الوسطى والشركات.
- تحديد التعويضات لرؤساء الشركات عند الاستغناء عنهم.
- منع دفع تعويضات تشجع على مجازفات لا فائدة منها، وتحديد المكافآت المالية لمسؤولي الشركات الذين يفيدون من التخفيضات الضريبية بخمسمائة ألف دولار.
- استعادة العلاوات التي تم تقديمها على أرباح متوقعة لم تتحقق بعد.
- يشرف مجلس مراقبة على تطبيق الخطة، ويضم هذا المجلس رئيس الاحتياطي الاتحادي ووزير الخزانة ورئيس الهيئة المنظمة للبورصة.
- يحافظ مكتب المحاسبة العامة التابع للكونغرس على حضور الاجتماعات الدورية في الخزانة، وذلك لمراقبة عمليات شراء الأصول والتدقيق في الحسابات.
- تعيين مفتش عام مستقل لمراقبة قرارات وزير الخزانة.
- يدرس القضاء القرارات التي يتخذها وزير الخزانة.
- اتخاذ إجراءات ضد عمليات وضع اليد على الممتلكات.

أشار سايمون جونسون كبير خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن خطة الإنقاذ الأميركية التي تبلغ كلفتها 700 مليار دولار لا تعدو كونها" إجراء طارئاً" لن يحول دون انكماش خطير لأكبر اقتصاد في العالم.

وشبه الاقتصادي الفائز بجائزة نوبل الخطة بعملية نقل دم إلى شخص يعاني من نزيف داخلي، وأضاف أن الخطة ربما تمنع حالات إفلاس وتحول دون ضياع الرهون العقارية التي كانت سبباً في الأزمة المالية، لكنها لن تحقق توازناً مالياً للأسواق.

وضعت مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى (الولايات المتحدة وبريطانية وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان وكندا) خطة تحرك لمواجهة الأزمة المالية العالمية، وتعهد أعضاؤها بمنع إفلاس المصارف الكبرى.

واتفقت القمة على مواصلة العمل من أجل استقرار الأسواق المالية وإعادة تدفق القروض لدعم النمو الاقتصادي العالمي، واتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لتحريك القروض والأسواق النقدية كي تتمكن المؤسسات المالية من

الحصول على السيولة.

وأعربت المجموعة عن استعداداها لقيام بكل ما هو ضروري من أجل تحريك سوق قروض الرهن الذي كان سبب الأزمة المالية الحالية.

وتبنى قادة مجموعة اليورو خطة إنقاذ مالي تعتمد على تأميم جزئي للمؤسسات المالية المتضررة وتستند أساساً إلى ضخ أموال عامة في المصارف، مع إمكانية اللجوء إلى إعادة تمويلها.

3-5- استجابة نموذج من الدول النامية (دول الخليج وسورية):

اتخذت دول الخليج عدة إجراءات لمواجهة الأزمة المالية وتخفيف حدة التوترات في الأسواق، فقد قرر مصرف الإمارات المركزي أن يتيح للبنوك قروضاً قصيرة الأجل من خلال تسهيل بقيمة خمسين مليار دولار)، وخصص المصرف تسهيلات للبنوك لاستخدامها كقروض مصرفية استثنائية بهدف تخفيف التوترات في القطاع المصرفي.

ومنحت التسهيلات للبنوك لإعادة شراء كل شهادات الإيداع التي تكون الفترة المتبقية من أجلها 14 يوماً أو أكثر. كما ألغى المصرف المركزي قاعدة الأيام الستة للسحب على المكشوف من الحسابات الجارية بصفة مؤقتة لإتاحة سيولة للبنوك في الأجل القصير.

وفي سورية أعلن المصرف المركزي في أيار عام 2009 عن خفض متطلبات الاحتياطي الإلزامي للمصارف التجارية من أجل تشجيع الاقتراض. وتم تطبيق قانون حماية الصناعة الوطنية وتشجيع التصدير من خلال إحداث هيئة تنمية الصادرات، وتسهيل القروض للمتضررين من الصناعيين، وبتاريخ 2009/2/23 اتخذ مجلس الوزراء إجراءات وتوجيهات داعمة للصناعة، من بينها إعادة النظر بالرسم الجمركي على المواد الأولية والمكونات والمنتج النهائي في الصناعات الهندسية السورية [14].

لا أحد يستطيع تحديد المدة التي ستستغرقها الأزمة المالية العالمية، ذلك لأن التوليفة الخطيرة التي جمعت بين الكساد الحقيقي بآثاره المختلفة على الاقتصاد، مثل البطالة وانخفاض الإنتاج، والانهيار المالي المرافق له، يجعل المسألة أكثر تعقيداً. حيث أن هذه الأزمة هي أزمة حقيقية وليست مفتعلة لأنها نتجت عن المؤسسات الخاصة، لو كانت حكومية لقيل عنها أنها أزمة مفتعلة. نجد أن الأمور قد تبدو مستقرة حالياً، ولكنها لن تدوم طويلاً. لم يتم إصلاح أي شيء بعد انهيار عام 2008، نحن نعيش في أكبر فقاعة دين عام في تاريخ العالم، ومازالت هذه الفقاعة تكبر كل يوم، ما يزال الأمريكيون يستعملون بطاقات الائتمان، عشرات الآلاف من المصانع وملايين العمال يستمرون في مغادرة البلاد، ويستمر الأمريكيون في استهلاك أكبر بكثير من إنتاجهم، ونجد أن الدول الصناعية الكبرى قد أعلنت دخول اقتصادها الركود التي حاولت جاهدةً تفاديه لكن باءت محاولاتها بالفشل.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، نذكر أهمها:

1- تعد الأزمة المالية العالمية من أخطر الأزمات المالية التي شهدها الاقتصاد العالمي، حيث تكمن خطورتها في انتقال عدواها من النظام المالي إلى الاقتصاد الحقيقي.

2- يهدد الانفتاح العالمي اقتصاديات الكثير من بلدان العالم بسبب انتشار الأمراض الاقتصادية بشكل سريع.

3- اقتصاديات الدول النامية هي جزء من الاقتصاد العالمي لذلك من الطبيعي أن تتأثر بالأزمة المالية

العالمية، ولكن درجة التأثر متعلقة بدرجة الاندماج مع الاقتصاد العالمي.

4- إن الاستجابة من قبل الدول و المنظمات كانت على قدر المأمول مع الأخذ بالحسبان إخفاق أدوات الكشف المبكر في اكتشاف بوادر هذه الأزمة قبل حدوثها.

5- إن الإجراءات التي اتخذتها دول العالم وخصوصاً الولايات المتحدة وأوربا من خلال ضخ مليارات الدولارات في النظام المصرفي، ومنع المؤسسات المصرفية من الانهيار، لم تكن علاجية فهي ساهمت في التخفيف من حدة الأزمة واحتوائها.

التوصيات:

بهدف معالجة هذه الأزمة، فإننا نقترح ما يلي:

1- يجب إعادة النظر في الكثير من عمليات الأسواق في النظام المالي العالمي والشركات المالية والمسؤولين عنها.

2- يحتاج العالم إلى آلية للوقاية من الأزمات والقدرة على التنبؤ بها قبل فترة كافية من حدوثها.

3- تعزيز دور المصارف المركزية في متابعة أعمال المصارف المحلية ومراقبة موجوداتها بهدف حمايتها.

4- دعم دور منظمات التنمية الدولية و التي يجب أن تشكل حارسا أمينا لمصالح الدول النامية.

5- إعادة تنظيم سوق التمويل العقاري من خلال وضع قواعد جديدة، وإلزام شركات ومصارف التمويل العقاري بمعايير متشددة.

المراجع:

1_ سلامة كمال، الأزمة المالية العالمية و آثارها على الاقتصاد العالمي و القومي و الحلول الإسلامية لها، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، القاهرة، 2012، ص 101.

2_الحلاق حسام أحمد، 2012- انعكاس الأزمة المالية العالمية على هيكل وحجم الودائع المصرفية. رسالة ماجستير، جامعة حلب.

3_الشرقاوي عبد الحكيم مصطفى، 2015- العولمة المالية وإمكانية التحكم عدوى الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص(39).

_4http://ar.wikipedia.org/wiki./

5_Cate Reavis, The global financial crisis of 2014: the role of greed, fear, and oligarchs, 2012, pages 2-3.

_6السويلم سامي إبراهيم -2013 ,الأزمة المالية رؤية إسلامية، الملتقى الدولي الثالث حول إدارة المخاطر في المؤسسات، الآفاق والتحديات، جامعة شلف، ص.(26-25)

_7عداني أحمد، دور التوريق كأداة مالية حديثة في التمويل و تطوير البورصة في الجزائر، جامعة خضير بسكره، الجزائر، 2011، ص .2

8_ تقرير مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية حول الأزمة المالية العالمية لعام (2008- 2009)، ص 2.

9_ المع حاتم، 2015- الأزمة المالية العالمية الأولى للقرن الحادي والعشرين، رسالة ماجستير، جامعة حلب، ص(56-57).

10_ إبراهيم مصطفى عيد، 2014- تداعيات الأزمة المالية على صناعة السيارات، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، العدد 177، ص(210).

_11تقرير مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية حول الأزمة المالية العالمية لعام (2008– 2009)، ص (7 ، 8).

12_ الأثر الإنمائي ، التقرير السنوي للوكالة الدولية لضمان الاستثمار، 2013 ، ص (2).

13_الأثر الإنمائي ، التقرير السنوي للوكالة الدولية لضمان الاستثمار 2013، ، ص (8).

_14syriasteps.com/index.php?a=s&q=ودائع